

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1998/L.7/Add.29
25 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثامنة والثلاثون

٢٦-١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (الجزء الأول)

مشروع التقرير

المقرر: السيد توماس شليزنغر (النمسا)

إضافة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة (البند ٦)

منشورات الأمم المتحدة: زيادة الفعالية من حيث التكاليف في تنفيذ الولايات التشريعية

١ - نظرت اللجنة في جلستها السادسة والسابعة، المعقودتين في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "منشورات الأمم المتحدة: زيادة الفعالية من حيث التكاليف في تنفيذ الولايات التشريعية" (A/51/946) وتعليقات الأمين العام عليها (A/52/685). وعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة السيد سوميهيرو كيوياما، المفتش. وعرض ممثل إدارة شؤون الإعلام مذكرة من الأمين العام تتضمن تعليقاته.

المناقشة

٢ - أعرب عن التقدير للمفتشين لإعدادهم للوثيقة الهامة والمفيدة وإصدارها في الوقت المناسب، وكذلك للأمين العام لتقديمه تعليقات مفصلة ومدروسة عليها. وأعرب عن الأسف لإرجاء مناقشة هذه المسألة واتخاذ إجراءات بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في الجمعية العامة عددا من السنوات، ولعدم توفر ورقة أكثر استكمالا بشأن المنشورات. ولوحظ أن التوصيات ١ و ٢ و ٥ و ٩ قد نظرت فيها لجنة المؤتمرات في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٧ (A/52/32).

٣ - وأعرب عن رأيه مفاده أن العديد من التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة ستساعد على تحقيق زيادة الفعالية من حيث التكاليف فيما يتعلق بمنشورات الأمم المتحدة. وأشار أيضا إلى أنه كان ينبغي أن يقتصر التقرير على فعالية التكاليف ولا يشمل مسائل أوسع نطاقا تتعلق بالسياسة العامة.

٤ - وذكر أن الهدف من المنشورات هو تلبية حاجة محددة ولذلك ينبغي أن تكون موجهة نحو الطلب وفعالة من حيث التكاليف ولا تكون نسخة من المنشورات التي تصدر داخل المنظمة أو خارجها. وأعرب عن الشك في أن تكون المنظمة قادرة على التنسيق مع "المنشورات الخارجية". وأعرب عن الرأي أنه بينما يمكن أن يغطي كثير من الإدارات والوحدات في المقر ومراكز العمل الأخرى الموضوع نفسه، كانت هناك وجهات نظر واستراتيجيات مختلفة مما سيؤدي إلى توخي مديري البرامج المرونة فيما يتعلق بالسياسات العامة في مجال المنشورات. واقترح أن تنظر المنظمة في مسألة حقوق المؤلف. واقترح أيضا زيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن السياسات المتعلقة بالمنشورات. وذكر أن أنواعا مختلفة من المنشورات لم تكن مصنفة في التقرير.

٥ - وتم التأكيد على أهمية الاحترام الكامل للولايات التشريعية والدور الرئيسي للهيئات الحكومية الدولية. وأعرب عن رأيه مفاده أن الهيئات التشريعية ينبغي أن تقوم باستعراض الولايات المتعلقة بالمنشورات وتقدير ما إذا كانت المنشورات لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع ومفيدة كما تشير إلى ذلك وحدة التفتيش المشتركة في التوصية ١. وأعرب عن رأيه مفاده أن هذه المسألة تعالجها حاليا هيئات مختلفة مما يؤدي إلى خفض المنشورات، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى التعجيل بمواصلة بحثها. وأبدت تحفظات على التوصية ١. كما أبدت أيضا تحفظات على التوصية ٥ المتعلقة بالولايات المحددة للمنشورات، إذ أن الوفود تعتقد أن من المهم الحفاظ على المرونة في اتخاذ القرارات بإصدار المنشورات. وفيما يتعلق بالتوصية ٩، المتعلقة بموضوع طلبات إصدار منشورات جديدة، بعد المنشورات الموافق عليها في الميزانية البرنامجية، وتضمنين إطار زمني، أعرب عن معارضة قوية لقاعدة "تحديد الموعد النهائي" وللتوصية. كما وصفت القاعدة بأنها "خطيرة جدا". وفي حين أعرب عن رأيه مفاده أن هذه القاعدة ينبغي ألا تطبق تلقائيا في جميع الحالات، أعرب آخرون عن تأييدهم القوي لهذا النوع من القواعد. وأعرب عن القلق لأن الكيانات ذات الصلة بالتنمية هي التي بادرت حتى الآن دون غيرها بإجراء استعراض دقيق لمنشوراتها، بينما لم تصدر مبادرات عن الكيانات الأخرى. وأشار إلى أن اللجنة معفاة من تقييم استمرار صحة الولايات التشريعية القائمة منذ ما يزيد على خمس سنوات. وأعرب عن التأييد للنتيجة التي توصلت إليها وحدة التفتيش المشتركة من أن يلزم تعزيز وظيفة اللجنة المتعلقة باستعراض الولايات. بيد أنه أعرب أيضا عن الرأي أنه ينبغي إرجاء اتخاذ قرار بشأن التوصية ٩ إلى أن تبت الجمعية العامة في مقترح الأمين العام المتعلق بقاعدة تحديد الموعد النهائي.

٦ - وبينما أعرب عن تقدير أهمية دور مجلس المنشورات في ترشيد سياسة المنشورات والاشراف عليها، أعرب عن رأي مفاده أنه لا ينبغي بأي حال تفسير ذلك بوصفه ممارسة نوع من أنواع سلطة الرقابة على ما تنتجه الادارات. وتم التأكيد على أن تتحمل الإدارات الفنية المسؤولية عن منشوراتها.

٧ - وأعرب عن التأييد لتوصية وحدة التفتيش المشتركة بالموافقة على جميع برامج المنشورات المقترحة قبل إعداد كل ميزانية من الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين. ولذلك اقترح أن يعيد الأمين العام النظر في تكوين مجلس المنشورات، وأنه ينبغي النظر في اتخاذ ترتيبات بديلة. وطرح سؤال لمعرفة ما إذا كان تم تعيين موظف أقدم للقيام بأعباء وظيفة أمين متفرغ للمجلس.

٨ - وأعرب عن التأييد لاستخدام المنظمة للتكنولوجيا المتقدمة في إصدار المنشورات وتوزيعها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ولا سيما من موقعها في شبكة الإنترنت. بيد أنه أعرب عن الحاجة إلى تقييم منفعة المنشورات تقييماً دقيقاً، بما في ذلك تقييم الوسائل الأخرى اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز داخل الأمم المتحدة في مجال النشر الإلكتروني، رئي أنه ينبغي مواصلة استخدام عمليات الطباعة التقليدية لأغراض إنتاج المنشورات. وفيما يتعلق بفائدة المنشورات وحجم قرائها، أعرب أيضاً عن رأي مفاده أنه يمكن تعزيز وفعالية المنشورات التي يقصد بها إذكاء الوعي العالمي والدعوة عن طريق اعتماد سياسات موضوعية في مجال تعميم المنشورات تستهدف جمهور القراء المعنيين.

٩ - وتم التأكيد أيضاً على أنه ينبغي اتخاذ القرار النهائي بشأن مسألة الاستعانة بالمصادر الخارجية في طبع المنشورات (التوصية ١٢) بعد أن يتم النظر في تقرير الأمين العام الشامل بشأن ممارسات الاستعانة بالمصادر الخارجية وبعد أن تنظر فيه الجمعية العامة.

١٠ - وتم التأكيد على أهمية بيع المنشورات بالشكلين المطبوع والإلكتروني، بوصفه نشاطاً مولداً للدخل. وأعرب عن تأييد قوي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بإصدار تقارير إيرادات المبيعات في الوقت المناسب، ومعالجة إيرادات المبيعات بقدر أكبر من المرونة، وترويج المبيعات بنشاط أكبر لتحقيق أقصى قدر من العائدات المالية للأمم المتحدة. وأعرب أيضاً عن التأييد فيما يتعلق بسياسة تحديد أسعار ذات فئات مختلفة. وأعرب عن رأي مفاده أن اهتمامات البلدان النامية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند مناقشة زيادة إيرادات المبيعات.

١١ - وبينما تم التأكيد على ضرورة تعزيز الرقابة المالية على المنشورات أعرب عن التأييد لدعوة وحدة التفتيش المشتركة لوضع نظام أكثر دقة لحساب تكاليف المنشورات. وأعرب عن رأي مفاده أن تستخدم الأموال بقدر أكبر من المرونة في حسابات الطباعة الخارجية. وأعرب عن الأسف لأن التقرير ركز فقط على فعالية التكاليف فيما يتعلق بالمنشورات ولم يتناول مسألة تقديم الوثائق إلى الهيئات الحكومية الدولية في وقت متأخر مما يؤثر على فعالية عملها.

١٢ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من تعليقات الأمين العام (A/52/685، المرفق) لوحظ أن بعض المنشورات قد تأثرت في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ بسبب قيود الميزانية. وكان هناك تساؤل عن مدى استصواب مواصلة استعراض المنشورات في برامجها وتحديد أولوياتها بالرغم من أن الجمعية العامة قد اعتمدت الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وذكر أن تحديد الأولويات ليس من مهمة الأمانة العامة بل هي من صلاحيات الدول الأعضاء.

١٣ - وذكر أن الفقرة ١٤ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة ليست ذات صلة بموضوع التقرير. وأعرب عن رأي مضاده أنه كان ينبغي على المفتشين تفادي مناقشة المسألة التي أثيرت في الفقرة ١٤ من التقرير والتركيز على فعالية تكاليف منشورات الأمم المتحدة.

١٤ - وأكدت اللجنة أن المنشورات تؤدي دورا مهما في زيادة الوعي العام وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٥ - أيدت اللجنة توصيات وحدة التفتيش المشتركة ٢ و ١٠ و ١٦.

١٦ - وإذ أكدت اللجنة على استمرار أهمية المنشورات المطبوعة، فإنها أيدت التوصية ١٤، شريطة أن تقوم الهيئات المعنية باستعراض مسألة توفير الأموال اللازمة لإنجاز العمل.

١٧ - وأيدت اللجنة التوصيتين ٤ و ٦ وأوصت باستعراض تكوين المجلس، بما في ذلك النظر في اتخاذ ترتيبات بديلة، وذلك على أساس أن مجلس المنشورات سييسر المنشورات ولن يقيدھا، وأن الهيئات الحكومية الدولية والإدارات الفنية ذات الصلة يجب أن تتحمل المسؤولية الأولى عن المنشورات التي تنتجھا فيما يتعلق بالمحتوى، أي فعاليتها، ومدى صلتها بالولايات.

١٨ - وأوصت اللجنة بأن تنظر الهيئات ذات الصلة التي تعالج المسائل الإدارية ومسائل الميزانية في التوصيات ٣ و ٧ و ٨ ومن ١١ الى ١٣ و ١٧ و ١٨ وذلك قبل أن تتخذ الجمعية العامة قرارا نهائيا بشأنها.

١٩ - ولم تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات ١ و ٥ و ٩ و ١٥.
